الأمم المتحدة

A/56/887/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
4 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البندان ١٣٣ و ١٣٤ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير أداء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/813) والميزانية المقترحة لقوة الأمم لمراقبة فض الاشتباك لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/56/832). وخلال النظر في التقريرين، اجتمعت اللجنة مع ممثلي الأمين العام والمسؤول الإداري الأول للبعثة، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في قراره ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه المجلس واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لفترة أولية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك، مدد المجلس ولاية القوة وعدّلها في قرارات لاحقة، وآخرها القرار ١٣٨١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الذي مددت بموجبه ولاية القوة لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء خلال الفترة من بداية البعثة لغاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بلغ ١ ٢٨٤,٥ مليون دولار وأن مجموع المدفوعات التي سُددت بلغ ١ ٢٥٩,٦ مليون دولار، مما يبين عجزا قدره ٢٤,٩ مليون دولار.

150402 130402 02-31737 (A)
0231737

٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الأرصدة النقدية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بلغت ١٧,٧ مليون دولار. وقد تلقت البلدان المساهمة بقوات مبالغ بلغ مجموعها ٣٩٨ ٨٢٦ ١٥٥ دولارا تغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وكان لا يزال ثمة، عند انعقاد جلسات استماع اللجنة إلى موضوع تمويل قوة المراقبة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٢، مبلغ مقدر بـ ٤٢١ ١٧٥ ١ دولارا مستحقا للفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٥ - ويبين تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/813) أيضا الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين فيما يتعلق بتمويل القوة.

٦ - وعلى نحو ما هو مشار إليه في التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٩ والجدول ٢)، وصل مجموع الموارد المتاحة للقوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى مبلغ إجماليه ٤٩٦ ٩٧٥ ٣٦ دولارا (صافيه ٠٣٧ ٩٢٤ ٣٥ دولارا)، بما في ذلك مبلغ ٦٠٠ ٤٨٤ ١ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام و ١٠٠ ٢٤٤ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا. وبلغت النفقات مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٤٠٠ ٣٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٢٦٨ ٣٥ دولار)، مما يسفر عن رصيد غير مستعمل إجماليه ١٠٠ ٥٧٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٥٥ دولار)، أو ما يوازي ١,٦ في المائة من المبلغ المرصود. واستفسرت اللجنة الاستشارية عن ملاءمة إدراج مبالغ لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي عند احتساب النسبة المئوية للرصيد غير المستعمل في تقارير الأداء المالي إزاء الاعتمادات. وترد تعليقات اللجنة على هذه المسألة في التقرير العام عن عمليات حفظ السلام.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها عن الالتزامات غير المصفاة أنه أُفيد بأن هذه بلغت ٢٣٤ ٠٣٣ ٣ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومن أصل هذا المجموع، كان مبلغ ٥٠٨ ٥٢١ ١ دولارات ذا صلة بالحكومات، فيما كان مبلغ ٧٢٦ ٥١١ ١ دولارا غير ذي صلة بالحكومات.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢ من التقرير أنه تم تجاوز الإنفاق في باب الأفراد العسكريين (٩٠٠ ٥٨٨ دولار) وبرامج أخرى (٦٠٠ ١٩ دولار) والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٢٠٠ ٨٠ دولار). وقد عوضت عن هذا التجاوز في الإنفاق وفورات كبيرة في بابي الاحتياجات التشغيلية (٨٠٠ ١٩٣ ١ دولار) وباب الأفراد المدنيين (٠٠٠ ٧٠ دولار).

٩ - ولاحظت اللجنة الاستشارية كذلك أن الوفورات التي تحققت تُعزى أساسا إلى الشواغر في الوظائف المدنية التي بلغ متوسط معدلها ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، مقارنة بمعدل الشغل الكامل الذي توخته الميزانية، وهي تُعزى كذلك إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند حصص الإعاشة عما هو مخصص له في الميزانية بسبب استخدام مخزونات العام ٢٠٠٠، وتناسب كلفة الوحدة للمركبات التي تم شراؤها بموجب عقد نظم التشغيل وانخفاض الاحتياجات لقطع غيار المركبات وانخفاض استهلاك الوقود. واستُخدمت هذه الوفورات إلى حد كبير في تغطية تكلفة الاستبدال العاجل لمباني جاهزة الصنع لاستعمالها كأماكن إقامة، حيث أن المباني المستعملة حاليا قد تجاوزت فترة

صلاحيتها الاقتصادية وتدهورت إلى حد أصبحت معه تمثل خطرا على الصحة والسلامة (المرجع نفسه، الفقرة ٧). وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة الاحتياجات الإضافية البالغة ٧٩٦ ٠٠٠ دولار والتي أُبلغ عنها في باب أماكن العمل والسكن لاستبدال المباني الجاهزة الصنع في إطار الخطة الرئيسية لتحسين البنية التحتية للقوة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ (المرجع نفسه، المرفق الأول، انظر أيضا الفقرة ٢٠ أدناه). وقد استُخدم باقي الوفورات في تغطية الاحتياجات الإضافية في باب مرتبات الموظفين المحليين، نتيجة للزيادة التي طرأت على المرتبات اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والتي لم يكن ممكنا توقعها زمن إعداد الميزانية (انظر أيضا الفقرة ١٧ أدناه).

١٠ - ويرد ذكر الاحتياجات الإضافية البالغة قيمتها ٣٠٠ ٨٣٦ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٤٣٠ دولار للفترة، في باب ''الاحتياجات الأخرى الخاصة بالأفراد العسكريين''. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن هذا يُعزى بشكل أساسي إلى الالتزام غير المنصوص عليه في الميزانية لتسوية المطالبات المتوقعة لحكومة بلد مساهم بقوات في ما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات والتغطية الذاتية للتكاليف (٣٠٠ ٧٦٦ دولار) وهو أعلى من الاحتياجات المتوقعة لتسوية مطالبات الحكومات المتصلة بالفترة المالية السابقة في ما يتعلق بإصابات أفراد وحداتها أو إعاقتهم أو مرضهم (٠٠٠ ٧٠ دولار). وفي ما يتعلق بتجاوز الإنفاق على المعدات المملوكة للقوات، أُبلغت اللجنة بأنه تم إنشاء التزام نتيجة عرض قدمه بلد مساهم بقوات يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات والتغطية الذاتية للتكاليف. بيد أن التأخر في توقيع مذكرة التفاهم حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - أي بعد انتهاء الولاية المستعرضة - تم تصفية المبلغ، لكنه سيجري الإبلاغ عنه بوصفه مدخرات متأتية من إلغاء التزامات لفترة سابقة في تقرير الأداء المالي المقبل.

١١ - ويتمثل الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في ما يتعلق بتمويل قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في البت بشأن التعامل مع الرصيد غير المستعمل البالغ إجماليه ١٠٠ ٥٧٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٥٥ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وبشأن التعامل مع المداخيل الأخرى للفترة، والتي تبلغ مجاميعها ٠٠٠ ٢٦٤ ٢ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقييد الرصيد غير المستعمل والمداخيل الأخرى للفترة المعنية في حساب الدول الأعضاء حسب حصة كل منها بالشكل الذي تحدده الجمعية.

الميزانية المقترحة للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٢ - تبلغ تقديرات التكاليف التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/56/832) مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٩٩١ ٣٨ دولار (صافيه ٠٠٠ ٠٧٢ ٣٨ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وعلى نحو ما ورد في ذلك التقرير، تمثل الاحتياجات المقترحة زيادة قدرها ١٢,٩ في المائة نسبة إلى الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٤٣٦ ٣٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ الى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٢ والجدول ١). وتأتي هذه الزيادة في الموارد المقترحة نتيجة لإنشاء ثلاث وظائف لموظفين دوليين، والاستمرار في استبدال وتحسين أماكن السكن وفق ما نصت عليه الخطة الرئيسية للقوة، التي مدتها ثلاث سنوات، ولحيازة واستبدال معدات الاتصالات ومعدات المراقبة - أيضا كجزء لا يتجزأ من برنامج تحديث القوة.

١٣ - وعلى نحو ما أشير إليه في التقرير، شرعت القوة في سبيل تنفيذ ولايتها بفعالية في برنامج للتحديث (المرجع نفسه، الفقرات ١٣-١٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الموارد الواردة في الميزانية المقترحة كانت تستند

إلى برنامج التحديث هذا الذي لا يغير ولاية القوة بل يوفر أقصى قدرة على الوفاء بها. وتتمثل العناصر الرئيسية لخطة التحديث في ما يلي:

(أ) اتباع نهج جديد للعمليات من خلال تعزيز بعض المواقع في منطقة الفصل وزيادة قدرة القوة على التحرك؛

(ب) استبدال المرافق المتقادمة من خلال خطة رئيسية مدتها ثلاث سنوات لبرنامج تحسين البنية التحتية (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أدناه)؛

(ج) إدماج الإدارة العسكرية والمدنية بالكامل مع العناصر اللوجستية في القوة، بما في ذلك إدماج فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مع عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

١٤ - تظهر زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٥١ دولار، أو ما يوازي نسبة ٢,٣ في المائة، في باب نفقات الأفراد العسكريين مقارنة باعتماد ٢٠٠١/٢٠٠٢ البالغ ٠٠٠ ٥٣٦ ١٩ دولار. ويتأتى صافي الزيادة الحاصلة ضمن هذه الميزانية من الاحتياجات الإضافية البالغة ٦٠٠ ٦١٩ دولار والمتصلة أساسا بسداد تكاليف القوات العادية وعلاوات الألبسة والأجهزة، مع مراعاة الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٧٤ المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، يقابلها انخفاض قدره ١٠٠ ١٦٨ دولار في باب الاحتياجات الأخرى المتصلة بالأفراد العسكريين نتيجة تغطية المطالبات المحتملة لحالات وفاة الأفراد العسكريين أو إعاقتهم أو إصابتهم، استنادا إلى الخبرة السابقة (المرجع نفسه، المرفق الأول - جيم، الفقرات ١-٥).

١٥ - وتعكس الاحتياجات المقترحة في باب تكاليف الأفراد المدنيين البالغة ٥٠٠ ٨٤٦ ٥ دولار زيادة قدرها ١٠٠ ٦٣٦ دولار أو ما نسبته ١٢,٢ في المائة من الاعتماد الجاري. وتغطي احتياجات موظفي القوة ما مجموعه ١٣٠ وظيفة (٤١ وظيفة دولية و ٨٩ وظيفة محلية)، بما في ذلك ٣ وظائف جديدة إضافية (واحدة برتبة ف - ٤ لرئيس المهندسين المدنيين واثنتان في فئة الخدمات الميدانية لسائق لقائد القوة ومساعد للخدمات العامة) (انظر A/56/832، الفقرة ٢٤).

١٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام رئيس المهندسين المدنيين كان يتولاها أفراد عسكريون يتناوبون دوريا. ويتمثل المقترح في إنشاء وظيفة في إطار برنامج تجديد البنية التحتية، على نحو يكفل استمرارية العمليات. وفي ما يتعلق بإمكانية استخدام موظفين محليين للوظيفتين الأخريين المقترحتين، أُبلغت اللجنة بأن ذلك لن يكون عمليا أو مستصوبا نظرا لطبيعة المهام المنوطة بهاتين الوظيفتين. **وتوصي اللجنة بقبول الاقتراح بإنشاء الوظائف الثلاث الجديدة.**

١٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن من أصل الوظائف الدولية الـ ٣٨ والوظائف المحلية الـ ٨٩ المأذون بها، تم بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ شغل ٣٥ وظيفة دولية و ٨٧ وظيفة محلية. وتلاحظ اللجنة أنه تم تطبيق عامل معدل شواغر قدره ٥ في المائة على احتياجات الملاك الدولي حسبما سبق أن أوصت به اللجنة (انظر A/55/874/Add.1، الفقرة ١٤) وأنه لم يجر، استنادا إلى الخبرة السابقة، تطبيق أي عامل شغور على احتياجات الملاك المحلي. وأُبلغت اللجنة أن ثمة عددا كبيرا من الموظفين المحليين المؤهلين الذين يمكن الاعتماد عليهم عند بروز الشواغر النادرة.

١٨ - وأُخذت في الحسبان الزيادة البالغة ٥ في المائة التي طرأت على مرتبات الموظفين المحليين اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١. علاوة على ذلك، تم أيضا تنفيذ زيادة في المرتبات قدرها ٥ في المائة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر

A/56/813، الفقرة ٧). وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسار، بأن زيادات المرتبات تنفذ بعد أن يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسوحات السنوية للمرتبات في المنطقة. ويدرج مبلغ ١٥,٩٣ دولارا شهريا كعنصر تعويض عن النقل، في جداول مرتبات الموظفين المحليين في القوة. علاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة أن النقل يوفر مجانا من دمشق إلى معسكر الفوار وذلك كتدبير تساهلي خاص. أما في ما يتعلق بنقل مقر القوة من دمشق إلى معسكر الفوار في حزيران/يونيه ١٩٩٤ على نحو أثر في ٦٤ موظفا محليا، أُبلغت اللجنة بأن ٦٣ من هؤلاء الموظفين ما زالوا يعملون في القوة وأن واحدا منهم فحسب استقال بعد عودته من مركز عمل مؤقت.

١٩ - وتزداد الاحتياجات المقدرة للتكاليف التشغيلية من ٨ ٨٨٧ ١٠٠ دولار في فترة الميزانية الجارية (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلى ١٢ ٠٨٨ ٩٠٠ دولار خلال الفترة المستعرضة (٢٠٠٢/٢٠٠٣) - وهي زيادة قدرها ٣٦,٠ في المائة - بما في ذلك مبلغ ٧ ٦٦٠ ٩٠٠ دولار للتكاليف غير الجارية (A/56/832، الجدول ١ والمرفق الأول - ألف). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعكس أساسا احتياجات تمويل خطة تحديث القوة المذكورة في الفقرة ١٣ أعلاه. ويدرج اعتماد قدره ٤ ٤٦٢ ٣٠٠ دولار في باب أماكن العمل والسكن، بما في ذلك ٣ ٥٠٥ ٠٠٠ دولار للاحتياجات غير الجارية، في مشروع تحسين البنية التحتية، وفقا للخطة الرئيسية التي تدوم ثلاث سنوات (المرجع نفسه، المرفق الأول - جيم، الفقرات ١٣-١٤). وتتضمن الزيادة في التكاليف التشغيلية أيضا اعتمادا بمبلغ ١ ٧٧٢ ٨٠٠ دولار في باب الاتصالات، وهو يتعلق ببرنامج الاستبدال المعجل، بما في ذلك مبلغ ١ ٤٠١ ٦١٤ دولارا للاحتياجات غير المتكررة لتحديث معدات الاتصال الأساسية (المرجع نفسه، المرفق الثاني - جيم). ويطلب اعتماد بمبلغ ١ ٦٠٠ ٦٠٠ دولار في باب المعدات الأخرى، بما في ذلك تكاليف غير متكررة بمبلغ ١ ٣٨٥ ٦٠٠ دولار، لاستبدال معدات تجهيز البيانات، بما في ذلك الآلات والبرامج، في ما يتصل بتحديث وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البعثة. ويقابل هذه الزيادات انخفاض قدره ٩١٥ ٣٠٠ دولار في احتياجات عمليات النقل بسبب الاستبدال المقرر لعدد أقل من المركبات خلال الفترة المعنية.

٢٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها علقت بإيجاز على خطة التشييد لمدة السنوات الثلاث (A/55/874/Add.1، الفقرة ١٩)، وأنها طلبت تزويد اللجنة الخامسة بمعلومات تفصيلية، بما في ذلك مجموع التكاليف. وأُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن المقر تسلم الخطة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد أن استعرضت اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة تقديرات ٢٠٠١/٢٠٠٢. **وتأسف اللجنة لكون اللجنة الخامسة لم تُزوَّد بالتفاصيل التي طلبتها، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة. وقد زودت اللجنة في نهاية المطاف بنسخة عن الخطة الرئيسية لتحسين البنية التحتية خلال نظرها في الميزانية المقترحة.**

٢١ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الخطة التي تغطي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ تنطوي على مجموع تكاليف قدره ١٣ ٨٠٦ ١٦٠ دولارا. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه تم من أصل هذا المجموع تحميل مبلغ ٨٧٧ ٠٠٠ دولار على الفترة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ لشراء مباني جاهزة الصنع (انظر الفقرة ٩ أعلاه)؛ وسوف يتاح مبلغ ١ ٧٤٣ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، من خلال اعتماد منصوص عليه في الميزانية بقيمة ٣١٠ ٠٠٠ دولار (انظر الوثيقة A/55/778، المرفق الأول - جيم، الفقرة ١٠) ومدخرات متعمدة أو أموال لإعادة الانتشار من حساب التشييد الجاري؛ ويدرج مبلغ ٤ ١٨٦ ٣٠٠ دولار في تقديرات التكاليف للفترة المستعرضة، وتحديدا في بابي أماكن العمل والسكن

(٥٠٠ ٠٢٢ ٤ دولار) والأفراد المدنيين (٨٠٠ ١٦٣ دولار) لوظيفة رئيس المهندسين المدنيين، المذكورة في الفقرات ١٥ - ١٦ أعلاه، وسوف يدرج الرصيد المتبقي (٨٦٠ ٩٩٩ ٦ دولارا) في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٢٢ - **بيد أن اللجنة الاستشارية تطلب إدراج المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج التحديث والمكاسب التي يتوقع تحقيقها، بما في ذلك مكاسب الفعالية، في تقرير تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤.**

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى ميزانية القوة لا يفسح لها المجال لتلبية معايير إنشاء وظيفة لمراجع حسابات مقيم. بيد أن اللجنة أُبلغت، ردا على استفسار، بأن مسألة إنشاء خدمة مقيمة لمراجعة الحسابات في الشرق الأوسط في بعثة الأمم المتحدة في الكويت والعراق (يونيكوم) هي قيد النظر الفعلي.

٢٤ - وفي ما يتعلق بممارسة تحديد الأهداف الواردة في الفرع عاشرا من الميزانية المقترحة،، ترى اللجنة أنه كان ينبغي تحديد هذه الأهداف على أنها أهداف مختلف الأقسام التي تنفذ برنامج التحديث. وترد ملاحظات اللجنة في ما يتعلق بهذه الممارسة في تقريرها العام عن تمويل عمليات حفظ السلام (A/56/887).

٢٥ - وفي ما يتعلق بالإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بشأن تمويل القوة (انظر A/56/832، الفقرة ٣)، **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بأن تعتمد الجمعية مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٩٩١ ٣٨ دولار (صافيه ٠٠٠ ٠٧٢ ٣٨ دولار) لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، توزع أنصبته بمعدل شهري إجماليه ٣١٦ ٢٤٩ ٣ دولارا (صافيه ٦٦٦ ١٧٢ ٣ دولار)، رهنا بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٢.**